مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ :1892-2588
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011

Challenges of Building the Libyan State after the 2011 Uprising

عبد العزيز لزهر[1] صولي خالد [2]

1 - جامعة عمار ثليجي بالأغواط، abdelaziz@lagh-univ.dz

2 - جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، ksaouli24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/12/03

ملخص -

تعد تسعى هذه الدراسة لمعالجة ملف هام جدا يتمثل في أزمة بناء الدولة في ليبيا، حيث شهدت العديد من الدول انتفاضات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة للمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية وافتاح أكثر على الحقوق والحريات، والتداول على السلطة. إلا أن التجربة الليبية واجهتها تحديات كبيرة أدت إلى انهيار الدولة، وتجلّت مظاهرها في انقسام السلطة السياسية، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، وتصاعد دور الجماعات الجهادية، وانتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، وزيادة تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة. وانطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي تأثيرات التحديات التي تواجهها دولة ليبيا على مسار بناء الدولة؟

الكلمات الدالة:

التحديات, بناء الدولة, ليبيا, تهديدات.

المؤلف المرسل: لزهر عبد العزيز: l.abdelaziz@lagh-univ.dz

Abstract:

This Study Seeks To Address A Very Important File Represented In The Crisis Of State Building In Libya, Where Many Countries Have Witnessed Popular Uprisings Against The Ruling Regimes To Demand Democracy And Political Participation And More Openings On Rights And Freedoms, And The Transfer Of Power. However, The Libyan Experience Faced Great Challenges That Led To The Collapse Of The State, Its Manifestations Manifested In The Division Of Political Power, The Proliferation Of Arms And Armed Groups, The Escalation Of The Role Of Jihadist Groups, The Spread Of Organized Crime, Trafficking In Arms, Drugs And People, And The Increase In The Flow Of Refugees To Neighboring Countries. Based On The Above, This Study Attempts To Answer The Following Problem: What Are The Effects Of The Challenges That Libya Faces On The Path Of State Building?

Key Words:

CHALLENGES, STATE BUILDING, LIBYA, THREATS.

1. - مقدمة

إن تهديدات وتحديات بناء الدولة في ليبيا هي نتيجة للعديد من الأسباب العميقة والمتجذرة، بما في ذلك الفراغ المؤسساتي الذي أعقب حراك 2011. إذ منذ ذلك الحين، شهدت الساحة السياسية الليبية فجوات عميقة مرتبطة بالحوكمة والشرعية، أين عجزت المؤسسات السياسية والإدارية عن مواكبة الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي. كما لم تُبذل أي محاولة حقيقية فيما يتعلق بعملية نزع السلاح وإعادة الإدماج مع السلطات المتعاقبة. لقد أصبح استرضاء الميليشيات الثورية والجماعات المسلحة هو السياسة الوحيدة المتبعة لنظام ما بعد القذافي ما أدى إلى زيادة هائلة في انتشار السلاح والمسلحين. لقد تحولت الجماعات المسلحة إلى وسيلة لكسب المال، كما تم إنشاء شركات أمنية خاصة تبتز الأموال الحكومية. وبالتالي، ضاعفت تلك البيئة الصعوبات والتحديات التي تواجه أي عملية آنية أو مستقبلية لإصلاح القطاع الأمني. بالإضافة إلى ذلك، أدى فشل مشروع المصالحة وتحقيق العدالة إلى انضمام مجتمعات بأكملها في العديد من أجزاء من ليبيا إلى الجماعات المسلحة لأسباب تتعلق بالحماية أو بحثًا عن الانتقام أو حتى تحقيق العدالة. أدت المصالح المتقاطعة للجماعات السياسية والجماعات المسلحة التابعة لها إلى تعقيد آفاق العمليات المستقبلية للمصالحة أو المرحلة الانتقالية. كما أدى الافتقار إلى القدرات الكافية لإدارة الحدود ومراقبتها إلى تحول ليبيا ملاذا للجماعات الإجرامية والجهادية. إذ تحولت الأنشطة الإجرامية في ليبيا إلى آلة لكسب المال لصالح تلك الجماعات من خلال الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة والأنشطة الإجرامية الأخرى التي تمثل دخلاً هامًا لتلك الجماعات. كما أن الفراغ المؤسساتي خصوصا في قطاعي الأمن والدفاع، وكذلك الافتقار إلى الموارد والتكنولوجيا، زاد من تفاقم الوضع. وقبل أن نتطرق إلى مختلف المعوقات التي تواجه مسار بناء الدولة الليبية، سنتطرق إلى الخلفية المفاهيمية لهذا المصطلح الذي شكّل محور الدراسات والبحوث السياسة التي ظهرت لدى الجيل الثاني في تحليل السياسة المقارنة. وتركز استخدامه بعد الحرب العالمية الباردة حيث ارتبط بمفهوم إعادة بناء ما اصطلح عليه

بالدولة الفاشلة التي أصبحت تمثل لدي العديد من علماء السياسة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار العالميين. فعملية بناء الدولة لدى تلك الأنساق تخضع للعديد من العوامل المتباينة في تعريفها، إذ يشير بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته.1 ويعرّف فرانسيس فوكوياما عملية بناء الدولة من خلال تركيزه على الغاية من بناء الدولة بقوله على أنها عملية تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، أي مدى قدرة الدولة على توفير الأمن والنظام العام والخدمات العامة في الداخل. والدفاع سيادتها وأراضيها ضد أي معتدي خارجي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مواطنيها من أي تهديد من خلال رسم سياسات عمومية رشيدة تسمح بإنتفاع جميع مواطنيها من المزايا التي يمنحها القانون لتحقيق توزيع عادل للثروة. كما ركز فوكوياما على عامل القوة وقدرة مؤسسات الدولة السياسية والإدارية على هندسة السياسات والتشريع وتطبيق القانون. بر كما تشمل عملية البناء مسارين متوازيين: إعادة البناء والتنمية. فمن هنا، يمكن تعريف عملية إعادة البناء على أنها استعادة الدول الهشة وضعها الطبيعي الذي كانت تتميز به قبل الصراع. والتنمية على أنها تعكس مسار هيكلي لمؤسسات جديدة تعزز معدلات النمو اقتصادي وتحفظ استدامته. كما يرى فوكومايا أن هناك فرق مفاهيمي واسع بين إعادة البناء والتنمية.3 وفي نفس السياق تعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بناء الدولة، على أنها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية جانبا. ير كما يعرف تشارلز تيلي بناء الدولة "على أنها عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".5 ويعرف جورج بوردو عملية بناء الدولة على أنها "هي ذلك المشروع المزمن تحقيقه في إطار زمني غير محدود، وقائم على انخراط المؤسسات في الوسط الاجتماعي والمساهمة في دوامه، ما يضمن وجود صلة وثيقة تربط بين الدولة من جهة والشعور الوطني بالانتماء للدولة من جهة أخرى".شم كما تشير عملية بناء الدولة لمسار العمليات التي تتبناها الأطراف الدولية

والوطنية الفاعلة لدعم وتعزيز مؤسسات الدولة في الدول المنهارة أو الفاشلة. ويرتبط هذا المفهوم بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطنين من ناحية، ولطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى.7 كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي التنمية عملية بناء الدولة بأنها"عملية ذاتية بالدرجة الأولى، تهدف لتعزيز قدرات المؤسسات ودعم شرعية الدولة عن طريق العلاقة التفاعلية بين الدولة المجتمع.8

2. - التحديات الاجتماعية والسياسية

تحولت ليبيا بعد سقوط القذافي إلى بلد غير مستقر، تفرقه التنافسات السياسية والأيديولوجية، وبرزت عدة تحديات أمام مشروع بناء الدولة فيها فرضتها خصوصيات ليبيا الداخلية، والتي من أهمها:

1.2. - التحديات الاجتماعية

النص تعتبر ظاهرة التنوع القبلي من أهم التحديات الاجتماعية التي تعترض مشروع بناء الدولة في أفريقيا، والمنطقة العربية ككل، ومنها ليبيا، فالقبيلة خاصية لصيقة بمجتمعات المنطقة العربية ومنذ تاريخها القديم، ولطالما لعب هذا المعطى أهم الأدوار في عملية تماسك المجتمعات وانقسامها، وعلى صعيد بناء الدول وتقسيمها.9 ولقد خلف انهيار حكم القذافي على اثر ثورة 17فبراير 2011م تركة مثقلة بعديد من الجوانب السلبية على مستقبل ليبيا، فقد أفضت سياساته خلال طول فترة حكمه إلى قتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، مما أسفر عنه تدميرا لمؤسسات الدولة، وعدم شعور المواطنين بالانتماء للمجتمع وللدولة، وذلك بفعل تغليب الفكر القبلي، وهو ما جعل قادة المرحلة الانتقالية مهتمين بالسياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية في ليبيا المنشودة، وهو ما أدى إلى فشل الفرقاء الليبيين في إنشاء أرضية مشتركة، تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية، بما يضمن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بأسلوب يرضي الجميع، حيث لا تزال ليبيا تعيش أزمة أمنية خانقة، ومازال هناك حالة انقسام تخيم على المشهد السياسي الليبي، نتيجة الفوضى وعدم التوافق، وهذا اغلبه راجع حسب رأي بعض المحللين إلى الفكر القبلي الذي كرسه القذافي

لعقود طويلة على حساب فكرتي الدولة والمؤسسات، فتعدد القبائل حسب رأيهم في ليبيا هو من عرقل جهود تحقيق التوافق السياسي في المرحلة الانتقالية.10

وعلى هذا الأساس فالتنوع القبلي كان ولا يزال يشكل أهم القضايا المحورية في المعادلة التي ستحدد مستقبل دولة ليبيا المنشودة، حيث يرى بعض الباحثين أن المعطى القبلي يمكن أن يمثل الامتياز والتحدي في آن واحد، وذلك حسب طريقة توظيفه في هذه المرحلة، فقد يكون معول بناء لمؤسسات الدولة مساعد لعملية التحول الديمقراطي، ذلك بفضل تميز القبيلة بالقدرة على حماية الهوية الوطنية واحتواء أعضائها وإخضاعهم لقوانين الدولة وحملهم على حماية مؤسساتها، في حين أن نفوذ فكر وثقافة القبيلة قد يمثل في البيئة الليبية تحديا وعائقا أمام جهود ومحاولات بناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة المنشودة، وذلك إذا تم إقصاؤها أو معاملتها بمنطق التمييز والتفرقة فيما بينها كما كان الحال في عهد القذافي، الأمر الذي سيفجر النزاع بين هاته القبائل بدافع رغبتها في الوصول إلى السلطة أو احتكارها واسترجاع مكانتها المسلوبة، وبالتالي يصبح المجال مفتوحا أمام هيمنة الفكر القبلي على الساحة السياسية، وهو الفكر الذي يتناقض مع منطق دولة المؤسسات، ومن هنا فان هذا الاحتمال مبني على منطق قوة نفوذ وشرعية القبائل على حساب علو نفوذ وشرعية هيبة ومؤسسات الدولة، لا سيما في ظل انتشار السلاح بين القبائل وغياب مؤسسات أمنية رسمية تحفظ الأمن وتحقق الاستقرار.11

وبالتالي فانه على الرغم من سعي قادة المرحلة الانتقالية نحو إيجاد أرضية ليبية مشتركة تؤسس لعملية بناء الدولة الديمقراطية الجديدة، وبذلهم الجهود من اجل إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، من خلال تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، إلا أن هذه الجهود لا تزال دون المستوى مطلوب، خاصة في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية الجامعة، وهذا ما أشارت إليه الأستاذة "أمال سليمان العبيدي" في دراستها المذكورة سابقا، حيث أكدت أن الهوية الوطنية في ليبيا لا تزال قيد التكوين، مما يجعلها اقل تأثيرا أمام الولاءات الفرعية ذات الطابع القبلي، الأمر الذي يفسر لغز استمرار هيمنة المعطى القبلي وتعدد الولاءات في المرحلة

الانتقالية لفترة غير معلومة النهاية، وهو ما أدى إلى تعطيل المشروع الديمقراطي فيها.12

2.2. - التحديات السياسية

تمثل التحديات السياسية امتدادا للتحديات الاجتماعية في ليبيا سابقة الذكر، وهي تدور حول مشكلة تحقيق الوفاق الوطني، ومرد ذلك في نظر البعض يعود إلى مخلفات نظام حكم القذافي الذي سعى نحو إنشاء طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع، ما خلق نوع من فقدان ثقة المواطن بالنخبة والعكس، وبالتالي فسقوط القذافي لم يحقق القطيعة مع نفس ممارسات نظامه السابق، حيث أدت الاختلافات التي تميز الشعب الليبي إلى التباين في الولاءات، ودفع هذا الأخير بدوره إلى تعدد الشرعيات، وهو ما اثر سلبا على مسار المصالحة الوطنية وتحقيق الوفاق المكون لأساس الدولة الحديثة.13

ومن جهة أخرى يصعب تقريب وجهات النظر، وتغليب مصلحة البناء الوطني الموحد، في ظل امتلاك أطراف الأزمة لكتائب مسلحة خاصة بها أو تابعة لها، وهو ما يجعل من العمل السياسي محفوف بالتهديد والعمل المسلح، كما يرافق هذا التحدي صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت سلطة مركزية مسيطرة، وهذا راجع إلى خصوصية التركيبة الاجتماعية الليبية التي سبق الحديث عنها، وهذا كذلك أثر سلبا على محاولات الأمم المتحدة والدول الصديقة لإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف المتصارعة، لا سيما بعد إنشاء الهيئات الرسمية التي انبثقت عن اتفاق الصخيرات، والتي أسندت لها كافة الصلاحيات، بما فيها الأمنية والعسكرية، وهي في نظر البعض القطرة الأخيرة والخطيرة التي تتسبب في تفجير الوضع، إذ تم تعيين هيئات وشخصيات لا تحظى بالتوافق والإجماع الوطني14. ومن هنا فان ابرز تحد سياسي ينبني على قضية تحقيق الوفاق الوطني هو بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية وفق ما تم التعارف عليه من مبادئ الدولة الحديثة، من فصل أو تمايز السلطات، وكذا استقلالية القضاء، ومهنية أجهزة الأمن والشرطة، وخضوعهما كما الجيش لإمرة السلطات المدنية المنتخبة، وهذا التحدي يتطلب منظومة متكاملة من الهياكل والقوانين والإجراءات والمراجعات، تتعلق بقضية نزاهة الانتخابات والعدالة في تمثيل القوى

السياسية في كل جهاز ومؤسسة، وتعزيز مشروعية البرلمانات ومصداقيتها، وانبثاق الحكومات من أكثرياتها، كما تتطلب إصلاح النظم القضائية بما يضمن استقلالية القضاء وعدالته، ويعيد بناء ثقة المواطنين بأجهزة الدولة، كما تتطلب تغيير ادوار الجيش والشرطة والأمن بما يخدم أجهزة الدولة ومؤسساتها، دون قمع للإفراد أو انتهاك حقوقهم وحرياتهم.15

3.2. - التحديات الاقتصادية

تعتبر منطقة الهلال النفطي أغنى موقع بالبترول في ليبيا، حيث تقع هذه المنطقة بين "سرت" و"بنغازي"، وتتوسط الطريق بين بنغازي وطرابلس، وتضم اكبر مخزون للنفط الليبي، بالإضافة إلى منشآت تكرير ومصافي النفط، التي يتم نقل البترول منها للتصدير مباشرة عبر موانئ "السدرة" و"رأس لانوف" و"البريقة"، وتحتوي على 80% من احتياطي النفط الليبي، الذي يقدر بنحو 45 مليار برميل، وتكمن أهمية هذه المنطقة في أنها مفتاح الشرعية لمن يسيطر عليها، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية، كونها تتوسط بين "بنغازي"؛ مقر قوات الجيش الذي يقوده خليفة حفتر، وبين "سرت" وهي المنطقة التي كانت مركزا للجماعة الإرهابية داعش.16 يشكل النفط ومنذ اكتشافه 1859م عاملا أساسيا للصراعات الدولية، ومنه فلم يكن الصراع الأهلي القائم في ليبيا نتيجة افتقارها للموارد، وذلك من اجل الحفاظ على مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وإنما العكس، فليبيا تعتبر من أغنى الدول، وهو ما جعلها قبلة لأطماع الدول الغربية، باعتبار أن المصالح الاقتصادية المتعلقة بحيوية مناطق الثروات الطبيعية، ودورها في النمو والتنمية الاقتصادية تعتبر عنصرا مهما وسببا محفزا للتدخلات الأجنبية، ومنه فان منطقة الهلال النفطي المتواجدة بالشرق الليبي مهمة في أجندة الدول الكبرى، الأمر الذي يجعل من احتمال التدخل الأجنبي وارد ومتكرر كلما تم تهديد مناطق استخراج وإمداد وتسويق النفط من قبل الأطراف المتصارعة، داخليا أو من قبل حلفائهم الإقليميين والدوليين، وذلك في إطار تنافس القوى العالمية.17 لقد أصبحت الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط ترسم خطط الحروب في العالم، كما أنها مدعاة لحدوث صراعات داخلية، وحتى إقليمية ودولية، كونها تشكل عنصرا مهما في معادلة الاقتصاد والسياسة، وبما أن ليبيا جزءا من القارة الأفريقية،

أصبحت محط أنظار القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة، كمجال جديد للتنافس، بالنظر لمساهمة هذه المنطقة في الإنتاج العالمي للنفط، بما يقدر ب8 مليون برميل يوميا، وعلى هذا تسعى أمريكا للسيطرة على مناطق تواجده، بهدف استكمال سيطرتها على المخزون العالمي للنفط، وبالتالي تحييد النفوذ الأوروبي والروسي، وإيقاف توسعها اقتصاديا واستراتيجيا في المجال الدولي لا سيما عدوها التقليدي روسيا، باعتبار أن التحكم في الطاقة من حيث الإنتاج والإمداد يعتبر مصدر القوة في العلاقات الدولية، بعد أن كانت ترتكز على ما تملكه الدولة من ترسانة عسكرية.18ولعل هذا يفسر قلق كل من أمريكا وحلفائها؛ بريطانيا فرنسا وايطاليا، عندما استولى خليفة حفتر على حقول النفط، وموانئ "رأس لانوف" و"السدرة" و"البريقة" في سبتمبر 2016، وحاول تصدير النفط بعيدا عن مؤسسات الدولة الرسمية للنفط، حيث اعتبرته القوى الكبرى تهديدا للاستقرار ومؤججا للصراعات والانقسامات الداخلية - وهو فعلا كذلك -، كما اعتبرته حكومة فائز السراج بأنه عمل غير شرعي وغير مقبول. وعلى هذا فان ليبيا تمثل موردا طاقويا مهما في المعادلة الاقتصادية العالمية، نظرا لإمكانياتها الإنتاجية والاحتياطية من الذهب الأسود، وكموقع استراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر منطقة صراع تقليدية بين القوى الكبرى على مر التاريخ، وكبوابة للسيطرة على أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية، كما أنها تمثل الهلال الخارجي لمنطقة "أوراسيا" التي اعتبرها "بريجنسكي" بداية الانطلاقة نحو السيادة العالمية.□□ ويرى البعض أن النفط الليبي يشكل الآن عائقا رئيسيا أمام أية تسوية سياسية، ذلك أن اغلب الليبيين يرون انه إذا لم يكن هناك حديث شفاف وصريح عن وضعية النفط الليبي، وكيفية تقسيم عائداته المالية، فلن تهدأ وتيرة الحرب، وستتجدد الاشتباكات في كل مرة، ويشير كثير من المتابعين إلى أن قوات حكومة الوفاق الوطني مجبرة على المضي في الحرب حتى آخرها، لتأمين مصدر إنفاقها، عن طريق وضع يدها على الحقول والموانئ في الهلال النفطي القريب من منطقة الجفرة، لكن جيش حفتر لن يسمح بذلك، انطلاقا من النقطة ذاتها، وبالتالي فان الجميع يريد نصيبه من "تورتة النفط" لتحسين موقفه التفاوضي، وأرجع احد السياسيين الليبيين في حديث له مع صحيفة "الشرق الأوسط"، أسباب جل

الأزمات الليبية إلى ثروة النفط، بقوله: "الجميع يريد الاستحواذ عليها وحتى الميليشيات تتقاتل من اجل نصيب اكبر منها".20 وعلى هذا اجتمع عدد من المسؤولين من دول عدة، بمبادرة ايطالية، لبحث تعقيدات توقف إنتاج وتصدير النفط، التي يتسبب فيها خليفة حفتر وأعوانه، ونقلت وكالة "آكي" الايطالية عن مصادر دبلوماسية، أن اجتماعا دوليا عقد أواخر جويلية 2020، ضم مسؤولين من ألمانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر والإمارات، إضافة إلى الممثلة الخاصة للامين العام للأمم المتحدة بالإنابة "ستيفاني ويليامز"، لمناقشة تداعيات استمرار غلق المنشات والحقول النفطية في ليبيا.21 وكذلك يمثل التفاوت الكبير في المستوى المعيشي بين الأفراد وحتى بين المناطق المختلفة داخل ليبيا، بسبب حالة الاحتقان السياسي والأمني التي تشهدها البلد ومنذ سقوط نظام القذافي، بالإضافة إلى البيئة العربية والإقليمية المضطربة، والتي ظلت تعاني من هذه الاضطرابات السوسيو - اقتصادية، الناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، الناتج عن السياسات الرأسمالية والليبرالية المفرطة، التي انتهجتها الأنظمة السياسية العربية، والتي أثرت سلبا على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي، الذي ساهم في إعاقة تحقيق الوفاق الوطني، المؤسس على عدالة التوزيع وتقارب المستوى المعيشي بين مختلف طبقات المجتمع.22 كذلك أدت هشاشة مؤسسات الدولة، والتي كانت تمارس نوعا من السلطة الضابطة في المجال الاقتصادي، إلى أن أصبحت ليبيا عبارة عن فضاء إقليمي مفتوح أمام كل الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، والتي سهلت عملية انتشارها وتوسعها الوضعية الصعبة للبلد وضعف الدول المجاورة، الأمر الذي جعلها بيئة خصبة للمهربين وتجار المخدرات لمزاولة نشاطاتهم، سيما في ظل رعاية الجماعات والميليشيات المسلحة لهذا النشاط الاقتصادي غير المشروع، والذي يمثل موردا اقتصاديا هاما لتمويل نشاطاتها المسلحة عبر كامل التراب الليبي، وهذا يمثل أيضا عائقا اقتصاديا أمام تحقيق الاستقرار المفضي إلى نجاح مشروع بناء الدولة.23

3.2. - التحديات الأمنية

تعد مسالة الاستقرار الأمني إحدى مرتكزات عملية بناء الدولة الديمقراطية في عهدها الحديث، غير أن مباشرة هذه العملية في حالة ليبيا تعترضها مجموعة من التعقيدات والتحديات الأمنية، فعدم التحكم في حالة الانقسام والصراع الداخلي التي يشهدها واقع الساحة الليبية، وانعدام الحلول على الأقل في قريبها المنظور، يوحي بعجز السلطة المركزية على بسط نفوذها على حلبة الصراع وعلى مراقبة الحدود، ما نتج عنه حالة من الفراغ الأمني أتاحت للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة فرصة استغلال الوضع، وخلق بيئة ملائمة لنشاطاتها بعيدا عن رقابة الدولة الليبية. على اثر سقوط نظام القذافي أشارت معظم التقارير الدولية إلى أن ليبيا غرقت بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول MANPADS، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، ومدافع الهاون..، ويضاف لها كمية الأسلحة التي زودت بها بعض الدول الثوار، لتشير بعض التقارير الاستخباراتية البريطانية إلى أن ليبيا كانت تضم ملايين الأطنان من الأسلحة، أي أكثر من الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني، هذه الأسلحة باتت تهدد امن ليبيا الآن.24 كما قدرت الأمم المتحدة مخزون ليبيا من منظومات الدفاع الجوي المحمولة، بالأكبر خارج البلدان المنتجة لهذه المنظومات، بالإضافة إلى كمية الذخائر والألغام الكبيرة، فلقد تعرض أكثر من 440 موقع لتخزين الذخيرة أثناء الحملة التي شنها الحلف الأطلسي إلى النهب، وإلى غاية اليوم لا تزال هذه الأسلحة والذخيرة والمتفجرات غير المؤمنة، الضائعة من ترسانة القذافي، بما فيها الأسلحة الخفيفة والمواد الكيماوية، تشكل خطرا كبيرا على الأمن الداخلي والإقليمي25، وعائقا مهما أمام نجاح محاولات بناء الدولة، خصوصا مع عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة التي باتت تهدد بلدان الجوار الليبي.26 تتميز الساحة الأمنية الليبية بكثرة التشكيلات المسلحة التي تتوزع على مختلف مناطق الإقليم الليبي، وتمارس نشاطها تحت عدد من التسميات ومن أهمها:27

- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وتضم مجموعة من التشكيلات المسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية، تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وامتد نفوذها على اغلب الغرب الليبي حيث الكثافة السكانية في البلاد، وهي تشكيلات موالية لحكومة الوفاق الوطني.

- تشكيلان جديدان تم استحداثهما، الأول سمي "بالحرس الرئاسي" وشكلته حكومة السراج، والثاني "الحرس الوطني" الذي أنشئ بناءا على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

- القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، واغلب عناصرها من قبائل الشرق(العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصة...)، وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق، وهي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنة، وقد خسر حفتر كثيرا من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنة، والآن ضد منطقة طرابلس رغم السلاح الذي يتدفق إليه من روسيا مصر والإمارات العربية المتحدة، ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي، أمثال ونيس بوخمادة قائد كتائب الصاعقة.

- قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان، وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء(32 معزز) التابع سابقا لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة (أمحمد المقريف)المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والذي كان يقودها اللواء (البراني اشكال) المقيم حاليا في القاهرة، وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير، والبعض من هذه القوات يقاتل مع جيش القبائل في جبهة الوطنية.

- قوات الدروع: وهي اكبر تشكيل عسكري في ليبيا، ويتكون من أغلبية الثوار، ويملك اكبر ترسانة عسكرية اغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تملك نفس القوة السابقة.

- مجلس شورى ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري يضم 5 كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حربا ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخرا إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

- كتائب الطوارق في الجنوب الليبي: هي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكون (التبو) المدعوم من الزنتان وفرنسا.

- مجلس شورى ثوار درنه: كان مكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي اعتنق فكرا متطرفا وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل مجلس شورى درنه في منتصف عام 2015 في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة.

- تنظيم أنصار الشريعة: ويتواجد في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده "الشيخ محمد الزهاوي" الذي أعلن عن مقتله في جانفي 2015، وقد كان جزءا من مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.

- جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها "احمد قذاف الدم" ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة، وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جبهة الوطية في الغرب الليبي، وقد تم إخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

في ظل هذا التشرذم والاستنزاف لقدرات البلد وللقوى الليبية الداخلية لا يمكن الحديث عن نجاح مشروع بناء الدولة، لذلك تسعى مؤسسات المرحلة الانتقالية على غرار حكومة الوفاق الوطني إلى محاولة لملمة الشمل الليبي وضم هذه التشكيلات إلى جيش ليبي موحد، يعمل على حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، كأساس نجاح عملية بناء الدولة من جديد، غير أن البعض يرى بان هذه العملية صعبة التحقيق، لان تشكيلات الثوار التي أطاحت بنظام القذافي هي منقسمة إلى درجة عالية، وفكرة توحيد الثوار في جيش موحد الآن هي فكرة خيالية وغير قابلة للتحقق، لان معظم تكوينات هذه الميليشيات هي في الأصل من أنصار القذافي، وبالتالي يطرح الآن رفض الثوار فكرة نزع السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية، لأنهم يرون أنهم وبالتخلي عن أسلحتهم سيفقدون الامتيازات التي يتمتعون بها الآن، كما تنعدم الثقة لديهم في العملية الانتقالية ذاتها وهو ما يعني عدم تسليم أسلحتهم.28 إن تحديات ملف الأزمة

الليبية وطبيعة التهديدات التي نتجت عن فشل السلطة الانتقالية في التحكم في الديناميكيات الأمنية، سواء في الداخل والتي ترتبط بنزع سلاح الميليشيات ودمجها في مؤسسات أمنية وعسكرية رسمية، أو في الخارج المرتبطة بمراقبة الحدود، ومحاربة الجريمة المنظمة وتهريب السلاح، قد جعلت من مسالة تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى ضرورة حتمية تملي على دول الجوار دعم العمل المشترك والتواجد في الميدان، كما لابد للجزائر أن تلعب دورا فاعلا في إقليم الساحل والصحراء، إذ يشكل هذا المجال الحيوي عمقا استراتيجيا للأمن الوطني الجزائري، نظرا لشساعة حدودها والصعوبات التي ينتجها هذا الفضاء لتغطيته الأمنية، بالإضافة إلى ضعف أداء الدول المجاورة كمالي والنيجر وموريتانيا في تأمين الحدود نظرا لضعف إمكاناتها وتخبطها في الديون وتبعيتها المالية والاقتصادية للقوى التقليدية الاستعمارية كفرنسا29.

3. - تحديات التدخل الخارجي

يمثل تباين المواقف الإقليمية والدولية تجاه عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها ليبيا عقب2011 أهم تحديات مشروع بناء الدولة فيها، ذلك لدورها الكبير في تعميق هوة الانقسامات الداخلية بين الفرقاء الليبيين، وعند تتبع مواقف وتدخلات مختلف القوى الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية؛ لا يمكن تجاهل أهمية موقع ليبيا الاقتصادي والأمني ضمن أجندات واستراتيجيات الدول الغربية، أو سياساتها الإقليمية بأفريقيا، فليبيا تعتبر همزة وصل بين مناطق هامة من أفريقيا – شمال الصحراء وجنوبها – وهي تزخر بموارد طبيعية حيوية، كما أنها منصة إستراتيجية لمحاربة التهديدات التي تواجه المصالح الغربية في المنطقة، كالإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.30 كما لا يمكن تفسير جوهر الصراع العسكري والسياسي في ليبيا خارج سياق متغيرات الربيع العربي، وبهذا تتداخل عوامل عدة في تعقيد الصراع في البلد، مما يجعل إيجاد حل للازمة أكثر تعقيدا في ظل مشروع "الثورة المضادة" الذي ترعاه دول عربية وإقليمية، بمساندة بعض القوى الكبرى لإجهاض المشروع الديمقراطي في المنطقة العربية. وبهذا فانه على الرغم من أن الشعار الكبير الذي تكتسي به التدخلات الخارجية في ليبيا، والذي هدفه الظاهر هو مساعدة الليبيين على بناء الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان فيها، إلا أن

واقع الحال يؤكد عكس ذلك، حيث أن منطق المصالح والمصالح فقط هو من يحرك هذه القوى الأجنبية لدعم هذا الاتجاه أو ذاك، ولذلك فان مشروع التغيير الديمقراطي في ليبيا شكل هاجس لدى الدول الغربية ومعها أخرى إقليمية، وأثار تخوفاتها على مصالحها وأطماعها في المنطقة، سيما مع بروز التيارات الإسلامية على المشهد السياسي في دول الربيع العربي ومنها ليبيا - والتي كانت ستضع حدا لهذه الأطماع في حال وصولها إلى سدة الحكم - . وعلى هذا الأساس إن الهدف من سعي الدول الأجنبية تأكيد تواجدهم في ليبيا هدفه الحقيقي تعزيز قبضة هذه الدول، والسيطرة على الموارد الإستراتيجية الكامنة في أفريقيا خاصة منها النفط، ولذلك فان هذه القوى، وأمريكا على وجه الخصوص تشعر بالقلق إزاء التهديدات التي تتعرض لها هيمنتها في المنطقة، - خصوصا مع تنامي الدور الروسي في الملف الليبي -، غير آبهة بالتهديدات التي تواجه الشعب الليبي أو جيرانه، لذلك فهي تعمل كما هو الحال في الشرق الأوسط على الدفاع عن مكانتها ونفوذها في أفريقيا، من خلال إستراتيجية حرب الوكالة، التي تتجلى في شكل توظيف بعض القوى الإقليمية ودعم أطراف داخلية تحت ذرائع كثيرة، من بينها محاربة الإرهاب والتطرف وتحقيق الديمقراطية وحماية شعوب المنطقة.31 إن تذبب وتقاعس مواقف القوى الأجنبية في دعم موجة التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية وفي ليبيا، وحزنها على فقدان الأنظمة الاستبدادية الحليفة لها في هذه المنطقة، يفسر تخوف هذه القوى من هذا التغيير على مصالحها في المنطقة، وهذا ما يمثل دليلا قاطعا على أن قضية التدخل والتواجد الأجنبي في ليبيا سيما مع بروزه في مصر مع 2013م، وفي ليبيا بعد2014م لا يخدم المسار الديمقراطي المنشود فيها، ولا يعد عاملا مساعدا على استكمال بناء مشروع الدولة الديمقراطية المنشودة، وإنما يعد من اكبر العوائق والتحديات التي تقف حائلا دون مساعي تحقيق الوفاق الوطني الليبي، و بناء المؤسسات الديمقراطية فيها، وهذا ما أكده سفير ليبيا السابق في السعودية "محمد سعيد القشاط" في احد تصريحاته في فبراير2018م، حين قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف من تواجدها في ليبيا السيطرة على الثروات النفطية واليورانيوم، وكذلك الاستفادة من موقعها الجغرافي"، وأضاف قائلا:"إن نقل عناصر تنظيم "داعش" الإرهابي إلى

ليبيا خلال السنوات الماضية تم بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، التي مهدت لهم الطريق حتى يكون تواجد التنظيم ذريعة للتدخل، وهو ما يتم العمل عليه الآن بشكل مكثف"، كما أكد سعيد القشاط أن التدخل الأمريكي في ليبيا لن يكون الهدف منه حل الأزمة، بل إطالة أمد الصراع، كما هو الحال في الدول التي تدخلت فيها، مثل سوريا والعراق وغيرها من الدول العربية. بر تر وفي هذا السياق يرى الأستاذ "لزهر عبد العزيز" أن التدخل الأطلسي في ليبيا خلف أثارا سلبية على المناخ الأمني، خصوصا ما تعلق منه بمسالة الحدود وانتشار الأسلحة بمنطقة الساحل والصحراء، أين غذت تلك التهديدات الحركيات الأزموية، وخلفت حالات من الاضطرابات الأمنية، كانتشار الأسلحة وتصاعد مستويات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات...وهذا ما يجعل من ليبيا بيئة أمنية مضطربة غير صالحة لاستكمال بناء مشروع الدولة الليبية الديمقراطية الجديدة.33 وحتى الدول العربية فيرى البعض أن تدخل بعضها في ليبيا كان له دور في تأجيج الصراع الداخلي، وذلك من خلال دعمها لطرف على حساب الطرف الآخر، فتصريح بعض الفاعلين الإقليميين بالوقوف على مسافة واحدة من طرفي الصراع في ليبيا، (طرف يمثله حكومة شرعية معترف بها دوليا، وطرف آخر لا يمثل إلا نفسه وأجندات إقليمية ودولية مختلفة، ويريد أن يوجد له مكانا على صعيد إدارة الشأن العام في ليبيا) وهذا ما أكده تصريح وزير الخارجية المصري "سامح شكري" حين أكد قائلا: "لا نرى تسوية للازمة الليبية إلا بتشكيل حكومة مستقلة، ونزع سلاح الميلشيات، وتوزيع الثروات، وتنظيم الجيش".34

إن هذا تصريح يؤكد حقيقة التوجه الموقف المصري الرامي نحو إلغاء مخرجات اتفاق الصخيرات – مصدر شرعية السلطة في ليبيا - وضرورة إعادة تقسيم السلطة وإضفاء الشرعية على بعض الأطراف، وهذا يوحي بعدم عدالة هذه المواقف، وبالتالي عدم فاعلية موقفها في حل الأزمة. ويرى البعض انه في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر لدعم الاستقرار ومعارضة التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي لا سيما منه العسكري، وتعمل جاهدة على تحقيق وفاق الأخوة الليبيين، وكذا عمل دولة المغرب على المساعدة في إنشاء حكومة وفاق وطني ليبية باحتضانها اجتماع الصخيرات في2015م، فان مصر وحلفائها وان دعمت هذا الاجتماع ونادت بالحل السياسي للازمة في ليبيا، حيث استقبلت

القاهرة في يناير 2017م رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج"، إلا أنها وفي ذات الوقت تلعب دورا مؤثرا في الأوضاع الداخلية الليبية، من خلال دعمها لحفتر ولحكومة طبرق، سياسيا وعسكريا، وهو نفس الاتجاه الذي سلكته دولة الإمارات العربية المتحدة في دعمها لخليفة حفتر، على حساب المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وهو التدخل الذي يفرق ولا يجمع.سم تر وهذا ما أكده رأي عيسى بغني على خلفية اجتماع برلين - الذي أصبح أساس خارطة طريق الحوار الليبي الجديد - بقوله في صحيفة عين ليبيا بأن مؤتمر برلين بتناقضاته وجدلية بيانه يؤسس لعملية عسكرية وسياسية طويلة المدى، تستنزف مقدرات الدولة الليبية وتعمل على إدامة حالة اللاسلم واللاحرب القائمة، كما أضاف قائلا أن "الوفد الرئاسي" دخل لمؤتمر برلين أعرجا بلا أصدقاء ولا داعمين، سوى تركيا، أما حفتر فله كل النمور والثعالب، مثل فرنسا والإمارات ومصر وروسيا، وحتى الكونغو وغيرها، مع أن الجميع يعلم أن حفتر سقط المتاع، وانه المعتدي، وأسير، وعميل سابق، وصاحب ميليشيات قبلية، وانه الخاسر ولا أمل له في حكم ليبيا، أما صحيفة "رأي اليوم" اللندنية، فقد أيدت هذا الاتجاه في افتتاحيتها برؤيتها أن هذه الدول ال12 التي اجتمعت في برلين هي من دمرت ليبيا قبل عشر سنوات، مع استثناء دولة واحدة فقط هي "الجزائر"، سواء بالمشاركة الفعلية في عملية التدمير، أو الصمت الذي كان احد ابرز علامات الرضا، أو التواطؤ، اعتمادا على مقاولين محليين وإقليميين، وان الشعب الليبي كان ومازال هو آخر اهتماماتهم وابرز ضحاياهم، وأضافت الصحيفة أنهم يجتمعون ببرلين من اجل اقتسام الكعكة الليبية(نفط وغاز ومشاريع بنى تحتية) وان سيناريو سوريا يتكرر وعبر وكلاء الإرهاب أنفسهم ودون تغيير في الوجوه أو الأساليب.36 وبجمع آراء الخبراء والمتخصصين في الشأن الليبي وكذا رصد خطاب وتوجهات المسؤولين السياسيين في الدول الغربية، يتضح أن التدخل الخارجي في ليبيا لا يهدف إلى تشجيع أو حماية المشروع الديمقراطي كما يتم الترويج له، بالقدر الذي يرمي إلى ضمان استمرار الفوضى والصراع فيها، والذي يعد أهم ضمانة لحماية المصالح الغربية في هذه البلدان، وضمان استمرار بعض الأنظمة المستبدة التي ترى في نجاح المشروع الديمقراطي في هذه المنطقة سبب فنائها، والدليل في ذلك استمرار الدول

الغربية في دعم الثورات المضادة في بلدان الربيع العربي ومنهم ليبيا، بهدف إجهاض المشروع الديمقراطي فيها.

4. - خاتمة:

منذ حراك 2011 ولحد الآن، يتسم الوضع في ليبيا بتعميق الانقسامات والتشرذم، وتزايد نفوذ الجماعات المسلحة وانتشارها، وأي تدخل أجنبي جديد من شأنه أن يجر المنطقة إلى ما لا يحمد عقباه، إذ لا يمكن التنبؤ بتطور الصراع خصوصا بعد دخول تركيا على الخط وازدياد خطر المواجهة بين مصر وتركيا. من الواضح أن أي عمل عسكري خارجي دون تضافر الجهود والتركيز على المصالحة توحيد الأجهزة الأمنية في ليبيا، لن يكون قادرًا على تحقيق النتيجة المبتغاة وإعادة الاستقرار في البلاد.. إن التدخلات الأجنبية في ليبيا قد يمنح الجماعات المسلحة الجهادية الشرعية التي يفتقر إليها. لذلك من المهم أن يكون لأي تدخل أجنبي في ليبيا عنصر ليبي قوي على الأرض؛ وإلاّ فإن مثل هذا التدخل لن يؤدي إلاّ إلى تعزيز تجنيد الجماعات الإرهابية. إنّ ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا بعد حراك 2011 يوحي بأن الشعب الليبي لم يتخلص فقط من نظام القذافي، بل إن الصراع قد نتج عنه تدمير أي تمثل للسلطة المعاصرة ومركزها الذي كان يفتقر لجذور راسخة في التربية والثقافة السياسية الليبية. ويمكننا تحديد التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية لليبيا كما يلي:

1. عدم الاستقرار الأمني والسياسي/ يعد الفراغ الأمني الدائم وعدم الاستقرار السياسي من العوامل المحددة للأمن الحالي والمستقبلي لليبيا. حيث تهدد الأزمة السياسية في البلاد بحرب أهلية طويلة الأمد منخفضة المستوى، والتي كانت وستظل توفر البيئة المثالية للجماعات الإجرامية والجهادية لتزدهر.

2. الأزمة الاقتصادية/ الأزمة السياسية في ليبيا تقود البلاد نحو إفلاس محقق. فقلة فرص العمل والرواتب، وزيادة أسعار المواد الغذائية ونقص المنتجات، ستدفع الناس أكثر إلى المجموعة التي يبدو أنها قادرة على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الأمن والأجور والغذاء. كما ستزداد الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود وفقاً لذلك.

3. السيطرة على مصادر الطاقة/ كان ولا يزال الصراع من أجل السيطرة على البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا (حقول النفط والمحطات وخطوط الأنابيب) عاملاً من عوامل عدم الاستقرار والصراع في ليبيا خصوصا بعد الاتفاقية التي أبرمتها حكومة الوفاق مع دولة تركيا لترسيم حدودها البحرية والتي بموجبها يتم منح حق التنقيب في البحر عن النفط. ففي مرحلة ما بعد القذافي، أدركت المجموعات المتنافسة المختلفة أهمية قطاع النفط والغاز باعتباره المصدر الوحيد للدخل في ليبيا. كما أعطى عامل السيطرة على البنية التحتية للنفط والغاز امتيازا ونفوذًا سياسيًا لأولئك الذين يسيطرون عليها. ففي العديد من المناسبات، تم استخدام تلك الورقة كهدف للمساومة أو التفاوض السياسي لإجبار السلطات المركزية في طرابلس على تقديم تنازلات.

4. أزمة الشرعية/ إن غياب عقد اجتماعي شرعي ومؤسسات قائمة يغذي ذلك النقص الهائل في عملية بناء الثقة بين مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق والمدن المختلفة. ففي بيئة تتسم بالصراع، من الضروري التمييز بين الشرعية والقدرة على التسليم، وكيف يرتبط هذان المفهومان ببعضهما البعض من حيث تقديم الخدمات مثل الأمن.

5 تهديد الجماعات الجهادية/ يمثل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شكلاً جديدًا من أشكال التحدي الأمني في ليبيا خصوصا ومنطقة الساحل والصحراء عموما. حيث يسعى التنظيم إلى السيطرة على الأرض واستخدامها لشن هجمات جديدة من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي أو لمجرد زعزعة استقرارها. وبالتالي يمثل وجود تنظيم الدولة في ليبيا تحديًا كبيرًا في حد ذاته. ولكن حتى هزيمته في ليبيا تشكل تحديًا جديدًا للأمن وللمنطقة بكاملها.

6 أزمة التنمية/ سهلت أزمة التنمية في المنطقة على مدى عقود من تجنيد الجماعات مثل داعش لأنها تسيطر على المنطقة وتدر نسبة كبيرة من الدخل من التجارة والأنشطة غير المشروعة. إذ تشير بعض التقارير إلى أن المهاجرين الاقتصاديين غالبًا ما يختارون العمل مع داعش بدافع الضرورة الاقتصادية. هذا هو الحال بالنسبة للعديد من المهاجرين المصريين والأفارقة جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن هناك علاقات وطيدة بين الجماعات

الإجرامية والمهربين من جهة، والجماعات الجهادية المتطرفة في المنطقة من جهة أخرى.

7 أزمة الهجرة/ كانت تعتبر ليبيا فيما مضى دولة عبور للمهاجرين من البلدان الأفريقية الراغبين في السفر إلى أوروبا. فخلال العقد الأخير من نظام القذافي، نجحت إيطاليا في التفاوض على إبرام اتفاقية بشأن السيطرة على الهجرة غير النظامية عبر ليبيا. ففي العديد من الأوقات، استخدم نظام القذافي ملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا كورقة مساومة سياسية، وفي أحيان أخرى استخدمها كتهديد. منذ عام 2011، أصبحت الهجرة غير الشرعية عملاً مزدهرًا للمتاجرين بالبشر. وبالتالي تمثل الهجرة تحديًا أمنيًا لليبيا وتهديدًا للمنطقة بأكملها.

8. التهديد بالتدخل في ليبيا/ ففي 17 مارس 2011، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1973 بشأن منطقة حظر طيران أو فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، والتي مهدت الطريق للتدخل في البلاد الذي أدى فيما بعد إلى إسقاط نظام القذافي الذي كان يواجه ثورة من قبل شعبه.

الهوامش

[1] Fukuyama, Francis, (2004) **State Bulding** , London, Profile Books, Preface.

[2] فوكويا فرانسيس، ترجمة مجاب الإمام (2007)، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، المملكة العربية السعودية، العبيكان للنشر، ص 11.

[3] محمد نسيب أوجون و مراد أصلان (2014)، نظرية و ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط : منظور دستوري حول العراق و أفغانستان، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 21.

[4] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكاف (2006)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، www.kotobarabia.com

[5] Mohammed Ayoob (1992), The Security Predicament Of The Third World State, In Job, Brian (ed.)National Security Of Third World States, Colorado ,Lynne Rienner Publishers, p68.

[6] جورج بوردو، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي و يوسف عبد المنعم (2014)، **الدولة**، المغرب، مؤسسة دار الثقافة للنشر و التوزيع، ص 49.

[7] Alina Rocha Menocal(2009), State-building for Peace : navigating an arena of
contradictions, Donors need understand the links between peace-building, p.2.

[8] Oecd, 2009. "Concepts and dilemmas of State building in fragile situations: From fragility to resilience," OECD Journal on Development, OECD Publishing, vol. 9(3), pages 61-148.

[9] - محمد نجيب بوطالب (2012)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر. دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ص54.

[10] - نور الهدى بن بتقة، نور الهدى بن بتقة(2017)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 -2016)، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص: دراسات أمنية دولية، ص247.

[11] - نفس المرجع السابق، ص248

[12] - يوسف محمد جمعة الصواني (2013)، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز الوحدة العربية، ص 200.

[13] - زهير حامدي(2014)، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس، ص 14

[14] - بول سالم وأماندا كادليك(2012)، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، **مركز كارينجي للشرق الأوسط**، http://carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub-48670 ، تاريخ الزيارة: 12 اوت2020

[15] - زياد ماجد(2013)، "خلاصات أولية: أي تحديات بعد الثورات؟"، من كتاب/ الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت، دار شرق الكتاب للنشر، ص - ص، 498 - 499 .

[16] - عز الدين ثروت(2017)، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار، مصر، المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ص11.

[17] - نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص275.

[18] - نفس المرجع السابق، ص277.

[19] - نفس المرجع السابق، ص278.

[20] - جريدة الشرق الأوسط الالكترونية(2020) ، السلاح والنفط و"القوات الأجنبية"...عقبات حقيقية أمام وقف الحرب في ليبيا،
https://aawsat.com/home/article/2409861/، تاريخ الزيارة: 22 أوت2020

[21] - نفس المرجع السابق.

[22]- Eberhard Kienle & Laurence Louer(2013), Comprendre les enjeux economiques et sociaux des soulevement Arabes, Critique international, no.61, p-p. 11- 12.

[23]- Chafik Ben Rouine(2015), "La réforme douaniére sous ajustement structure: Lutte ou promotion du commerce informel?", Notes Analytiques, Observatoire Tunisien de léconomie, p 2.
http:// bit.ly/2m3EkX6, vu le: 21/08/2020

[24] - كريستوفرس. شيفيس وجيفري مارتيني(2014)، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، واشنطن، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي، ص8.

[25] - مصطفى صايج(2014)، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ص - ص، 33 -34.

[26] - بول سالم وأماندا كادليك، "مرجع سابق.

[27] - فريق الأزمات العربي(2017)، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص - ص، 11 - 13.

[28] - بول سالم وأماندا كادليك، مرجع سابق، ص31.

[29] - عبد العزيز لزهر(2019)، "الساحل وحدود الأمن الجزائري"، العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد68، ص110.

[30] - أميرة عبد الحليم(2018)، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص1.

[31] - محمد عبد الحفيظ الشيخ(2018)، ليبيا والانتقال الديمقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها، المركز الديمقراطي العربي، ص243.
https://democraticac.de/?p=55328

[32] - عمر نجيب (2018)، "ليبيا مركز متقدم لنشر الفوضى الخلاقة بعد تعثر مخطط تدمير بلاد الشام حكام تنظيم داعش ينقلون ثقلهم إلى ليبيا لزعزعة الشمال الأفريقي"، صحيفة رأي اليوم، تاريخ 25 /2020/07.
https/www.raialyoum.com/index.php

[33] - عبد العزيز لزهر(2013)، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، جامعة الجزائر3، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص303.

[34] - قناة العربية(2020)، الجزائر: دول الجوار ترفض أي تدخلات خارجية في ليبيا، تاريخ الزيارة 06أوت2020 www.alarabiya.net

[35] - محمد عبد الحفيظ الشيخ(2018)، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي، ص47.

دور النخب السياسية https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/12 التحول الديمقراطي بعد 2011 -2018.pdf اللّيبية في عملية

[36] - قناة bbc news(2020)، "هل انعقد مؤتمر ألمانيا بهدف اقتسام الكعكة الليبية؟"، https://alyoum8.net/news/62593?__cf_chl_jschl_tk_

المراجع

الكتب:

أميرة عبد الحليم(2018)، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

جورج بوردو، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي و يوسف عبد المنعم (2014)، الدولة، المغرب، مؤسسة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فوكويا فرانسيس، ترجمة مجاب الإمام (2007)، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، المملكة العربية السعودية، العبيكان للنشر.

فريق الأزمات العربي(2017)، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط..

عز الدين ثروت(2017)، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار، مصر، المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية.

كريستوفرس. شيفيس وجيفري مارتيني(2014)، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، واشنطن، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي.

محمد نسيب أوجون و مراد أصلان (2014)، نظرية و ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط : منظور دستوري حول العراق وأفغانستان، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

محمد نجيب بوطالب (2012)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر. دراسة مقارنة للثورتين التونسية

والليبية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

زياد ماجد(2013)، "خلاصات أولية: أي تحديات بعد الثورات؟"، من كتاب/ الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت، دار شرق الكتاب للنشر.

يوسف محمد جمعة الصواني (2013)، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز الوحدة العربية.

مقال في مجلة:

عبد العزيز لزهر(2019)، "الساحل وحدود الأمن الجزائري"، العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد68.

زهير حامدي(2014)، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، العدد 07.

مصطفى صايج(2014)، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة.

مواقع الانترنيت:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكاف (2006)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، www.kotobarabia.com

بول سالم وأماندا كادليك(2012)، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، مركز كارينجي للشرق الأوسط، http://carnegie-mec.org/2012/06/14/ar-pub-48670 ، تاريخ الزيارة: 12 اوت2020

جريدة الشرق الأوسط الالكترونية(2020) ، السلاح والنفط و"القوات الأجنبية"...عقبات حقيقية أمام وقف الحرب في ليبيا، https://aawsat.com/home/article/2409861، تاريخ الزيارة: 22 أوت2020

عمر نجيب (2018)، "ليبيا مركز متقدم لنشر الفوضى الخلاقة بعد تعثر مخطط تدمير بلاد الشام حكام تنظيم داعش ينقلون ثقلهم إلى ليبيا لزعزعة الشمال الأفريقي"، صحيفة رأي اليوم، تاريخ 25 /2020/07.
https/www.raialyoum.com/index.php

قناة العربية(2020)، الجزائر: دول الجوار ترفض أي تدخلات خارجية في ليبيا، تاريخ الزيارة 06أوت2020 www.alarabiya.net

قناة bbc news(2020)، "هل انعقد مؤتمر ألمانيا بهدف اقتسام الكعكة الليبية؟"، https://alyoum8.net/news/62593?__cf_chl_jschl_tk__

محمد عبد الحفيظ الشيخ(2018)، ليبيا والانتقال الديمقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها، المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=55328

محمد عبد الحفيظ الشيخ(2018)، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/12/دور-النخب-السياسية-الليبية-في-عملية-التحول-الديمقراطي-بعد-2011-2018.pdf

الأطروحات:

عبد العزيز لزهر(2013)، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، جامعة الجزائر3، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص303.

نور الهدى بن بتقة، نور الهدى بن بتقة(2017)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 -2016)، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص: دراسات أمنية دولية.

المرجع باللغة الأجنبية:

livres:

Fukuyama, Francis, (2004) State Bulding , London, Profile Books, Preface.

Mohammed Ayoob (1992), The Security Predicament Of The Third World State, In Job, Brian (ed.)National Security Of Third World States, Colorado ,Lynne Rienner Publishers.

Articles:

Alina Rocha Menocal(2009), State-building for Peace : navigating an arena of contradictions, Donors need understand the links between peace-building.

Oecd, 2009. "Concepts and dilemmas of State building in fragile situations: From fragility to resilience," OECD Journal on Development, OECD Publishing, vol. 9(3).

Eberhard Kienle & Laurence Louer(2013), Comprendre les enjeux . economiques et sociaux des soulevement Arabes, Critique international, no.61.

Chafik Ben Rouine(2015), "La réforme douaniére sous ajustement structure: Lutte ou promotion du commerce informel?", Notes Analytiques, Observatoire Tunisien de léconomie.